دراسة حالة

العراق ٢٠١٩ - ٢٠٢١ / النزاع

الكلمات الرئيسة: التنسيق والشراكات، إعادة تأهيل الإسكان، تطوير البنية التحتية، مشاركة الحكومة المحلية

الأزمة	**الأزمة السورية (٢٠١١ وما بعدها) والصراع العراقي (٢٠١٤-٢٠١٧)**
الأشخاص النازحون	**١٫٢ مليون** عراقي لا يزالون نازحين داخليا* **٢٤٢,٧٠٤** لاجئ سوري مسجل في العراق**
الأشخاص المتضررون	تقريبا **٢٤ ألف** منزل متضرر ومدمر ***
الموقع	الموصل وسنجار (محافظة نينوى) ودهوك وسوميل وأربيل (إقليم كردستان العراق).
الأشخاص المدعومون بالمشروع	استفادت **٩٧٦ أسرة** (٥٦٨٣ فردًا) من تحسين المأوى بما في ذلك: **٢٦٥٨ نازحًا** و **١٩٨ لاجئًا** سوريًا و **٢٨٢٦ فردًا** من أفراد المجتمع المضيف
نواتج المشروع	توقيع **٥ اتفاقيات** مع البلديات إعادة تأهيل **٩٧٦ منزلاً** **١٧٦٥ أسرة** تم تزويدها بإمدادات مياه نظيفة ومنتظمة من خلال إعادة تأهيل شبكات المياه العامة **٢٥ من الكوادر** الفنية البلدية تم تدريبهم على الصيانة الفعالة لشبكات المياه
مساحة المأوى	تقريبا **١٢٠ م٢**
كثافة المأوى	تقريبا **١٥ م٢** لكل شخص
التكاليف المباشرة	متوسط **٣،٠٠٠ دولار أمريكي** لكل أسرة
تكاليف المشروع	متوسط **٣،٦٣٠ دولار أمريكي** لكل أسرة

ملخص المشروع

لتعزيز قدرة السلطات دون الوطنية والمضيفين، النازحين واللاجئين المتضررين من النزاع السوري والعراقي على الصمود على المدى الطويل، ركز المشروع على بناء القدرات المؤسسية ودعم احتياجات الإنعاش الحضري في خمس مدن في شمال العراق من خلال إعادة تأهيل المساكن وتنفيذ مشاريع بنى تحتية صغرية الحجم للمياه والصرف الصحي في المجتمعات المحلية.

*المصدر: IOM Displacement Tracking Matrix (Dec 2020)

**المصدر: Syria Regional Refugee Response, Operational Porta UNHCR (30 Sep 2020)

***المصدر: Shelter Cluster and UN-Habitat in Iraq (Oct 2020) Abstract: The status of housing rehabilitation programs in Iraq in the post-ISIL conflict

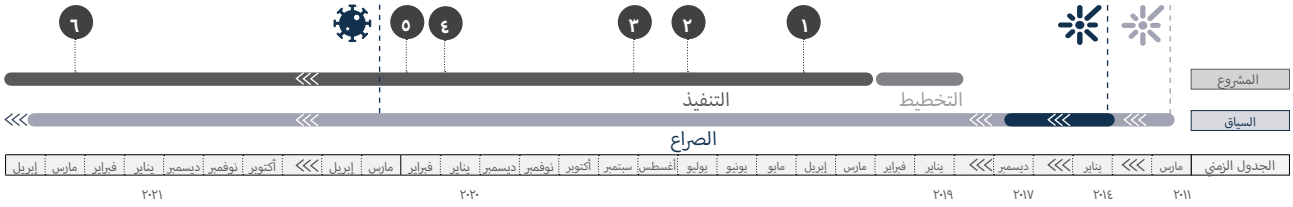

مارس/آذار٢٠١١: بدأت الأزمة السورية .

٢٠١٤-٢٠١٧: الصراع في العراق

١ **إبريل/نيسان – مايو/أيار٢٠١٩:** عقد اجتماعات مع السلطات دون الوطنية ومع نظرائها التقنيين

٢ **يوليو/تموز – أغسطس/آب ٢٠١٩:** بدأ الدراسات الاستقصائية التي أجريت على أداة تقييم الهشاشة الاجتماعية - الاقتصادية.

٣ **أغسطس/آب – ديسمبر/تشرين الأول ٢٠١٩:** توقيع اتفاقيات مع السلطات دون الوطنية.

٤ **فبراير/شباط ٢٠٢٠:** بدء إعادة تأهيل المساكن.

٥ **أغسطس/آب ٢٠٢٠:** بدء إعادة تأهيل شبكات المياه المجتمعية.

١١مارس/ آذار ٢٠٢٠: أعلنت منظمة الصحة العالمية عن وباء عالمي جديد الكوفيد-.

٦ **مارس/آذار ٢٠٢١:** بناء قدرات الموظفين الفنيين في البلدية

تمت إعادة تأهيل المساكن في خمس مدن في شمال العراق.

السياق

للمزيد من المعلومات الأساسية حول الأزمة والاستجابة لها في العراق، انظر أ.١٧.

فقدت العديد من العائلات في الموصل وسنجار (في محافظة نينوى في العراق) منازلها أثناء أعامل التدمير التي قام بها تنظيم داعش أو خلال العمليات العسكرية لتحرير المناطق المحتلة. وكانت عمليات المصادرة غير القانونية والاحتلال الثانوي والنهب للممتلكات رائجة في هذه المناطق. ونتيجة لذلك، أجبر العديد من الناس على الفرار وأصبحوا نازحين داخليا أو يعيشون في منازل دمرتها الحرب.

استقبلت مدن إقليم كردستان، وهي دهوك وسوميل وأربيل، العديد من النازحين داخليا، فضلا عن اللاجئين السوريين الفارين من مناطق مجاورة. جاء العديد من النازحين واللاجئين الضعفاء للعيش في منازل غير مكتملة أو في منازل مستأجرة مكتظة تفتقر إلى السلامة الأساسية أو السلامة الهيكلية أو الصرف الصحي، وكل ذلك يعرض كرامتهم وخصوصيتهم وأمن حياتهم للخطر. ولا تزال أعداد كبيرة منهم بحاجة إلى إعادة تأهيل المأوى والخدمات الأساسية، في حين تمكن بعض النازحين داخليا من البقاء مؤقتا مع أقاربهم أو استئجار شقق سكنية.

وقد استضاف إقليم كردستان أعدادا هائلة من النازحين واللاجئين منذ بداية الأزمات المعنية. وقد شكل استيعاب أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين تحديات لهذه المجموعات وأيضا للمجتمعات المضيفة.

وفي السنوات الأخيرة، وبسبب تحسن الوضع الأمني، قام العديد من النازحين داخليا بالعودة إلى محافظة نينوى، ولكن ظلت المساكن والبنى التحتية الأساسية متضررة ومدمرة. وفي سنجار، بالإضافة إلى الدمار المادي الواسع، أدى نقص الوثائق المناسبة بشأن حقوق السكن والاراضي والملكية إلى عدم عودة العديد من الأسر النازحة إلى ممتلكاتها السابقة، التي تم الاستيلاء على بعضها في غيابهم.

نهج المشروع

كان الهدف العام للمشروع تعزيز قدرة الجهات المضيفة والمستهدفة والسلطات دون الوطنية المتضررة من الأزمتين السورية والعراقية للصمود على المدى الطويل. وشمل المشروع نشاطين أساسيين في ٥ مواقع (أربيل ودهوك وسوميل والموصل وسنجار): ١) إعادة تأهيل ٩٧٦ وحدة سكنية، تم اختيارها على أساس نسبة ضعف السكان؛ ٢) إعادة تأهيل خمس شبكات مياه بالشراكة مع مقدمي الخدمات المعنيين في كل بلدية. وشمل المشروع أيضا تدريب ٢٥ موظفا تقنيا على الصيانة الفعالة لشبكات المياه المجتمعية.

واتبع المشروع المنهجية التي وضعتها مجموعة المأوى/المواد الغير غذائية، بما في ذلك: استخدام أداة تقييم الضعف الاجتماعي والاقتصادي التي وضعها الفريق العامل المعني بالجانب النقدي في العراق لتحديد الأسر المستهدفة؛ وتصنيف الممتلكات التي دمرتها الحرب والتقييم من قبل مهندسين مؤهلين؛ إعداد جدول الكميات الخاص لتحديد نطاق الإصلاحات؛ مع توقيع اتفاقيات مع السلطات المحلية والمالكين والمستأجرين.

الاستهداف

وقد تم اختيار مدينتا الموصل وسنجار للمشروع بسبب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالمنازل والبنى التحتية خلال احتلال تنظيم داعش. كما تم اختيار أربيل ودهوك وسوميل في إقليم كردستان العراق، حيث كانوا يستوعبون عددا كبيرا جدا من اللاجئين والنازحين داخليا في أعقاب الأزمة، ولا يزال العديد منهم في مأوى غير ملائم. واستهدف المشروع المنازل الواقعة ضمن حدود المخططات الرئيسية للبلدية، حيث كان لدى المالكين الذين يستضيفون النازحين واللاجئين سندات ملكية. وتم البحث عن حلول بديلة لمن لا يستطيعون إثبات ملكيتهم.

في كل من البلديات الخمس، قام المتخصصون في رسم الخرائط باستعراض صور الأقمار الصناعية للأحياء التي تم تحديدها. في الوقت نفسه، تعاون المهندسون الميدانيون مع النظراء دون الوطنيين وفرق مختار الحي لإجراء تقييمات هيكلية أولية لما يصل إلى ٤٠٠ أسرة لكل بلدية وتصنيف كل منزل بناءً على فئات أضرار الحرب الخمسة لمجموعة المأوى: الفئة ٠ (لا ضرر)، الفئة ١ (الحد الأدنى من الضرر)، الفئة ٢ (أضرار كبيرة)، الفئة ٣ (أضرار جسيمة)، الفئة ٤ (مدمرة). بناءً على هذا التقييم الفني، تم إعطاء الأولوية ل ١٨٣٥ أسرة لإجراء مزيد من التحليل باستخدام أداة تقييم الضعف الاجتماعي والاقتصادي. أداة تقييم الضعف الاجتماعي والاقتصادي.

SEVAT (هي أداة لتقييم الضعف الاجتماعي والاقتصادي) وضعها الفريق العامل المعني بالإجراءات النقدية في العراق واعتمدتها مجموعة المأوى/صندوق التمويل الوطني لضمان اتباع نهج موحد ومنهجي لتحديد الأسر الأشد ضعفًا في جميع المجتمعات في العراق.

وتتولى إدارة هذه الهيئة منظمة غري حكومية محلية تضم فرق مختلطة من ثلاثة أفراد (امرأة ورجلين) في كل بلدية، وقد أجرت هذه الفرق دراسات استقصائية للأسر التي تم تحديدها إما شخصيا أو عبر الهاتف لمعرفة ما إذا عادوا أم بعد إلى. وقدمت خرائط لمواقع المنازل إلى مجموعات الاستقصاء لتقييمها، كام قدمت الاستبيانات التي أجريت باستخدام صندوق أدوات كوبو على الحواسيب اللوحية. ويتم احتساب أداة التسجيل تلقائيًا حسب استهلاك الفرد، وهو مقياس موثوق به لقياس ضعف الأسر المعيشية، والتصنيفات المعينة على أساس الصيغة القياسية التي وضعها الفريق العامل للإجراءات النقدية في العراق. وقد ضمن استخدام هذه الهيئة الشفافية والتقييم الموحد للأسر المستهدفة.

إشراك النساء ساعد في ضمان وصول أصواتهن طوال فترة تنفيذ المشروع

ومن بني الأسر المعيشية التي تم تقييمها، كانت نسبة ٨٢ ٪ تحت خط الفقر، وتم إعطاء الأولوية ل ٢٠٠ أسرة في كل بلدية. وتم توزيع الأسر المختارة على النحو التالي: ٥٠ ٪ من أفراد المجتمع المضيف، و٤٠ ٪ من النازحين داخليا، و١٠ ٪ من اللاجئين السوريين. وكان ما يقرب من ٢٣ ٪ من الأسر المعيشية المختارة مستأجرين.

المشاركة المجتمعية

شاركت لجان الأحياء وقادة المجتمعات المحلية بنشاط في تقييم الضعف وتخطيط مراحل المشروع. وتعاون المهندسون الميدانيون مع نظرائهم دون الوطنيين وفرق مختار الحي لإجراء تقييمات هيكلية أولية للمنازل. أما بالنسبة لإدارة أداة تقييم الضعف الاجتماعي والاقتصادي، عملت فرق المسح بشكل وثيق مع السلطات المحلية وقادة المجتمع، مما ساهم في تجنب أي توتر بين المجتمعات المضيفة والنازحين واللاجئين المستهدفين.

وبمجرد اختيار الأسر، عملت مجموعات مختلفة (المجتمعات المضيفة، والنازحين داخليا، واللاجئين) والسلطات دون الوطنية الشريكة مع بعضها البعض من خلال مجموعات التركيز. أجرى مستشار محلي ١٦ مجموعة تركيز (أربع مجموعات تركيز في كل بلدية مستهدفة)، شارك فيها ٢٧٦ شخصا. كما تم تنظيم اجتماعات منفصلة مع الجهات الفرعية البلدية، الرجال البالغين، النساء البالغات، والشباب، لتشجيع مختلف الفئات الجنسية والعمرية على المشاركة في المناقشات وتقديم مداخلات تتعلق باحتياجاتهم والتحديات التي يواجهونها، مما ساعد على وضع معايير تسمح بتقييم المشروع.

ضمان الحيازة

وفي الحالات التي كان فيها النازحون واللاجئون يستأجرون عقارات، لتعزيز ضمان الحيازة، تم توقيع اتفاقيات رسمية مع أصحاب المنازل التي أعيد تأهيلها تنص على عدم زيادة الإيجار للمستأجرين (سواء اللاجئين السوريين أو النازحين داخليا) لمدة لا تقل عن ١٢ شهرا بعد إعادة التأهيل. وعند الانتهاء من ذلك، وقع جميع أصحاب العقارات والمستأجرين اتفاقيات تفصل حقوق ومسؤوليات كل طرف، بما في ذلك التزام مالكي العقارات بعدم زيادة الإيجار خلال الأشهر الاثني عشر الأولى بعد إعادة تأهيل المنازل التي يمتلكونها. وقد طلب أيضا من المختار وممثلي المجتمعات المحلية، أن يشهدوا على توقيع هذه الاتفاقات.

إعادة تأهيل شبكات المياه المشتركة

وبالإضافة إلى إعادة تأهيل المساكن في المناطق المستهدفة، عالج المشروع أيضا احتياجات السكان المحليين من خلال تحسين هيكل البنية التحتية للمياه لضمان الإمداد المنتظم بالمياه النظيفة. وكمثال على ذلك، تم توصيل ٣٢٣ منزلا في حي الشهداء الشرقي في مدينة سنجار بمحافظة نينوى بشبكة المياه البلدية، مما أتاح الوصول إلى المياه النظيفة والمنتظمة ل ١،٩٣٨ شخصا. وشمل مشروع المياه في سنجار تمديد شبكة المياه القائمة بأنابيب مياه إضافية تقدر مساحتها ب ٣٠٠٠ متر.

ولتيسير تسليم البنية التحتية للمياه المحيطة بالمنازل التي تم إصلاحها وضمان استدامتها، قدم المشروع دورات تدريبية حول الصيانة الفعالة لشبكات المياه. وفي مارس ٢٠٢١، انعقدت دورتان تدريبيتان مكثفتان في أربيل ودهوك ل ٢٥ من الموظفين التقنيين والمهندسين من مديريات المياه والبلديات بشأن الصيانة والتشغيل الفعالين للشبكات.

شكل عنصر بناء القدرات فرصة لتزويد المشاركين بالمعرفة حول إجراءات الصيانة الأكثر فعالية لشبكات المياه ومحطات ضخ المياه.

التنسيق

وعمل فريق المشروع بالتنسيق مع المحافظات ومع التخطيط البلدي والنظراء التقنيين لضمان الالتزام بجميع الأنشطة واستكمالها للخطط الرئيسية دون الوطنية. في البداية، تم إطلاع المحافظين على الأهداف الاستراتيجية للمشروع للحصول على الدعم السياسي. كما شاركت البلديات خلال مرحلة البدء، مما أتاح تنظيم الأنشطة على أساس خطط التنمية المحلية وتقليل خطر الازدواجية إلى أدنى حد.

شاركت السلطات المحلية فيما بعد في تقييم المنازل وتحديد أولوياتها واختيارها وفي تحديد الهياكل الأساسية للمياه التي تحتاج الإصلاح. وأرسلت خطابات رسمية إلى كل محافظ لإخبارهم عن التقدم المحرز في المشروع، مع الإشارة إلى الموقع الدقيق للمنازل التي يتعين إصلاحها. قدم المحافظون موافقات خطية للمصادقة رسميا على مشاريع إعادة التأهيل. بناء على خطابات التأييد الواردة

إن تحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة يعود بالفائدة على المجتمعات ككل بخلاف الأسر التي تتلقى دعم المأوى فقط

من كل محافظ، تم عقد اجتماعات مع كل سلطة دون وطنية في أربيل ودهوك وسوميل والموصل وسنجار للاتفاق على خطة تنفيذ المشروع. وتم التوقيع على محاضر الاجتماعات التي تتضمن الاتفاقيات مع كل بلدية مستهدفة، وتتضمن هذه المحاضر تفاصيل مسؤوليات الشركاء وطرق التعاون لتنفيذ جميع أنشطة المشروع.

التحديات الرئيسية

التردد في العودة. قد أدى بطء معدل العودة ورفض بعض النازحين داخليا عن العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية بعد النزاع في العراق، وتحديدا في المناطق التي تنطوي على مخاطر أمنية مثل سنجار، إلى إعاقة نسبة دعم المشروع. خلال مرحلة تقييم الضعف، تبين أن بعض المنازل التي كانت محددة في كل بلدية هي غير مأهولة. ولذلك، لزم تحديد أسر معيشية إضافية في بعض المدن لتحقيق أهداف المشروع.

الخوف من الإخلاء. وفي حالة المستأجرين، لم ترغب بعض الأسر في المشاركة في التقييمات خوفا من الطرد إذا أعيد تأهيل منزلها. ولتكرار المشروع في المستقبل، سيتم إجراء المزيد من تبادل المعلومات مع الأسر المستهدفة المستأجرة لفهم خوفها من الإخلاء بشكل أفضل.

نطاق المشروع وشدة الضرر. كانت شدة الأضرار والتدمير التي لحقت بالمنازل في مناطق مثل الموصل أكبر مما يمكن إدراجه في نطاق المشروع. للتماشي مع ميزانية المشروع، لم يتم اختيار سوى المنازل التي تعرضت للأضرار الجسيمة من الفئة ٢ لإعادة التأهيل، مما يعني أن المنازل التي كانت من الفئة ٣ (أضرار جسيمة)، والفئة ٤ (المدمرة)، لم يتم إدراجها.

وباء كوفيد- ١٩. أثرت عمليات الإقفال التي فرضتها الحكومة، والقيود المفروضة على التنقل تأثيرا شديدا على التقدم المحرز في إصلاح المساكن بسبب ارتفاع مخاطر الإصابة بين الأسر المستهدفة والمقاولين المحليين الذين يقومون بأعمال إعادة التأهيل، ولا سيما داخل المباني المأهولة.

النتائج والآثار الأوسع النطاق

بالإضافة إلى إعادة التأهيل المباشر لشبكات الإسكان والمياه المجتمعية، ركز المشروع على بناء القدرات المؤسسية. وتم توقيع اتفاقيات مع البلديات ذات الصلة تحدد إطار التعاون والدعم لضمان التنفيذ الفعال. ساهمت الأنشطة في تحديد الأولويات التي حددتها البلديات المستهدفة. وشملت النتائج النهائية للمشروع تعزيز قدرات السلطات دون الوطنية ذات الصلة على المشاركة في التخطيط الشامل القائم على المناطق وتحسين تقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات السكان المضيفين واللاجئين والنازحين داخليا.

اشتملت مشاركة السلطة المحلية عقد اجتماعات منتظمة مع البلديات ومديريات المياه المستهدفة

نقاط القوة ومواطن الضعف والدروس المستفادة

نقاط القوة

√ **التواصل مع السلطات المحلية.** شارك في المشروع المحافظات والسلطات دون الوطنية ومراكز الأزمات المشتركة والبلديات ومديرية المياه تم الحصول على موافقات خطية من المحافظين وكبار المسؤولين إلى استهداف المنازل في ولاياتهم القضائية بتنفيذ المشروع بسلاسة.

√ **استخدام منهجية SEVAT** التي وضعها الفريق العامل للإجراءات النقدية وأقر رسميا باستخدامها من قبل المأوى الوطني / مجموعة NFI لتقييم مستويات الضعف في المنازل، كوسيلة فعالة وشفافة لاختيار الأسر المستهدفة.

√ **إدماج المجتمعات المضيفة.** وقد تأثرت المجتمعات المضيفة بشدة خلال الأزمات، ولقد ساعد إشراكهم ضمن الأسر المستهدفة، من خلال إعادة بناء منازلهم غير المكتملة والمستخدمة لاستضافة بعض النازحين داخليا واللاجئين السوريين، في بناء التعايش السلمي.

√ **المشاركة الفعالة من جانب المختار والسكان المحليين.** وساعد التنسيق الوثيق مع السلطات المحلية والمختار/قادة المجتمعات المحلية في تجنب التوتر بين المجتمعات المضيفة والنازحين واللاجئين المستهدفين.

√ **إعادة تأهيل شبكات المياه المختلة في المناطق المحيطة بالمساكن** التي أعيد تأهيلها أدت إلى استجابة أكثر شمولا لدعم المجتمع كاملا في كل موقع مستهدف.

نقاط الضعف

× **لم يستهدف المشروع المنازل التي ترتفع شدة الأضرار فيها.** وهذا يعني أنه في مناطق مثل الموصل، حيث دمرت بالكامل أحياء المدينة أثناء احتلال تنظيم داعش، ظلت هناك فجوة كبيرة حيث لم تكن هناك سوى منظمات قليلة تدعم إعادة بناء المنازل التي تضررت بشدة أو دمرت بالكامل.

× **تعميم مراعاة النوع الاجتماعي.** وعلى الرغم من أن المشروع تكلل مناقشات جماعية مع النساء، كان من المستطاع تحسين المنهج المتبع في إعادة تأهيل المأوى لمعالجة القيود المحددة التي تواجه النساء في المنازل.

× **التدرج في التقييمات التقنية وتقييمات الضعف.** لقد أدى إجراء التقييم التقني قبل تقييم الضعف إلى تقييم بعض المنازل الغير مأهولة التي كانت الأسر مترددة في العودة إليها، مما أدى إلى الحاجة لإعادة تحديد منازل أخرى في بعض المدن.

× **بطء عملية الشراء** بسبب الفترة الطويلة لإعداد جداول الكميات اللازمة لإعادة تأهيل المساكن وتأخر مقدمي العروض في الاستجابة.

الدروس المستفادة قام المشروع بدعم مجموعة من الأسر المضيفة واللاجئين والأسر النازحة

الدروس المستفادة

- **المزيد من التركيز على المشاركة المحددة حسب النوع الاجتماعي.** وكان من الممكن معالجة ذلك من خلال التمييز بين احتياجات كل من المرأة والرجل من حيث إعادة تأهيل المساكن، ومعالجة القيود التي تواجه الأسر المعيشية التي ترأسها نساء لضمان المساواة بين الجنسين أثناء التنفيذ، وإدراج عنصر مناسب لبناء القدرات في المشروع، ودعم فرص كسب العيش للمرأة.
- **إشراك السلطات التقنية والإدارات دون الوطنية،** بما فيها البلديات، في مرحلتي البدء والتنفيذ، مواءمة الأنشطة مع الخطط المؤسسية وخطط تنمية الأحياء، مما يكفل الاتساق ويمنع الازدواجية.
- **ضمان الاستمرار في إعلام المحافظين خلال مرحلة البدء بالأهداف الاستراتيجية،** الدعم السياسي المطلوب طوال فترة التنفيذ وتسهيل التصديق على المنازل المتضررة التي سيتم إصلاحها من قبل المحافظات المعنية.
- **المفاضلة في النطاق الجغرافي للمشروع.** ومن النتائج الرئيسية للمشروع بناء القدرات المؤسسية، حيث أدى انتشاره في خمس مدن في ثلاث محافظات إلى المشاركة الواسعة مع السلطات المحلية. غير أن اتباع نهج بديل يركز على جغرافيا أكثر إحكاما كان يمكن أن يساعد في تكييف أنشطة المشروع مع الاحتياجات الديمغرافية المحددة لكل مجموعة مستهدفة في مواقع محددة.